دور الظواهر التطريزية في بيان الوظائف النحوية
المقطع والتنغيم أنموذجا

د. إبراهيم براهيمي
جامعة 08 ماي 1945 ـ قالمة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توجيه العناية إلى الظواهر الصوتية التطريزية (التطويحية)؛ التي لم تحفل بها كثيرا جهود الدارسين شأن الظواهر التركيبية (الأصوات)؛ ولئن كانت هذه الظواهر لا تظهر على مستوى مدرج الكلام فقد تختفي عن الظهور ماديا إلا أن معناه يبقى موجودا، وقد يكون وجودها ليس ظاهرا بالكيفية التي تظهر بها الأصوات عند تركيبها ضمن التقطيع إلا أن لها وجود مادي صوتي ملموس ومميز (مثل: التنغيم، والنبر، والمقطع، والمفصل) ذات الأثر الواضح في دلالة التركيب اللغوي.

ما يدعو إلى الكشف عن أهمية هذه الظواهر الصوتية في سياق تحليل التركيب النحوي، ودورها في بيان الوظائف النحوية وتحديدها؛ إذ يمكن أن يجد الدارس النحوي في الظواهر التطريزية ضالته لتفسير دلالة التركيب النحوي؛ والتعليل لما فيه اللبس دون الحاجة إلى التأويل، وفي التفريق بين أسلوب وآخر وما سوى ذلك؛ وقد ركزت الدراسة على ملمحين تطريزيين مهمين هما: المقطع، والتنغيم.

تحاول هذه الدراسة إذاً أن تؤسس لفهم تلك العلاقة القائمة بين علم الأصوات والنحو؛ هذه العلاقة الطبيعية بين مستويات الدرس اللغوي التي تبصر بها علماء العربية قدامى ومحدثين في إطار رؤيتهم المعرفية التكاملية الجامعة.

الكلمات المفتاحية:

النحو، الوظيفة، الصوت، فوق المقطعي، التطويح، التطريز، المقطع، التنغيم.

تحديدات اصطلاحية:

1. **مفهوم الظواهر التطويحية:** ينتج الأداء الصوتي للغة في السلسلة الكلامية عددا من الملامح الصوتية المتغيرة الناتجة عن سلوك الأصوات في مواقعها، أو ما يطلق عليه بالتشكيل الصوتي؛ وتوصف هذه الظواهر بكونها «**الفونيمات الثانوية Phonèmes secondaires التي لا تكون جزءا من تركيب الكلمة؛ فهي ليست الدال أو الراء أو السين من كلمة (درس).. بل تلاحظ عندما تضم كلمة إلى أخرى.. أو حين تستعمل الكلمة الواحدة بصورة خاصة**»[1].

ووصف معجم اللسانيات الحديثة هذه الظواهر بـ"**السمات التحبيرية**" (Prosodic Features) وعرفها بكونها: الملامح الصوتية المصاحبة للكلام يضعها المتكلم نفسه في المستوى الفردي بالنسبة لدرجة الصوت (Pitch) من حيث الجدة والغلظة، وقوة الصوت (volume) من حيث العلو والانخفاض، وصفة الصوت من حيث ارتباطه بالمتكلم ذكرا أو أنثى أو حسنه أو قبحه، ومعدل الأداء الكلامي كما يصنعها النظام الصوتي الذي تصطلح عليه الجماعة اللغوية ويتمثل في الفونيمات فوق التركيبية أو الثانوية مثل النبر والتنغيم والوقفات الكلامية التي تصاحب الكلمات والجمل[2].

وجاء في معجم اللسانيات لجون ديبوا (Jean Dubois): أن التطريز هو دراسة الملامح الصوتية التي تخصص متواليات في اللغات المختلفة. هذه الملامح لا تماثل في حدودها تقطيع السلسة الكلامية إلى فونيمات، وتكون هذه الملامح تحتية؛ مثل المورات، أو علوية، من قبيل المقطع أو مختلف أجزاء الكلمة أو الجملة؛ التطريز إذن هو جزء من الصواتة، كما أن علم الفونيمات يشكل كذلك جزءا منها، لكنه يختص بدراسة الوحدات الفونيمية فقط[3].

نلاحظ إذن أنه للتعبير عن هذه الظواهر الصوتية استعمل الدارسون المعاصرون عددا من الاصطلاحات اللسانية المتباينة؛ من نحو: الفونيمات فوق المقطعية، الفونيم فوق التركيبي، الملامح غير التركيبية، الفونيمات الثانوية، الملامح البورسيدية[4]، السمات التحبيرية، التطويح[5]، هذا الزخم من المصطلحات كلها متمكنة في الدراسات الصوتية مشرقا ومغربا؛ غير أن المصطلحين الأكثر شيوعا وتقاربا من حيث التعبير عن هذه الظاهرة الصوتية هما: **الفونيمات فوق المقطعية**[6] و**التطريز**.

وإذا انطلقنا من اصطلاح" **التطريز**" وجدناه في مرجعه أنه اشتق من المصطلح الإغريقي (Prosida) [تطريزة] وهو مصطلح موسيقي يدل أحيانا على ترنيم أغنية في الموسيقى «song sung to music» أو الدور الغنائي المصاحب «sung accompaniment»؛ وهذا يستتبع أن التطريزة هي الدور الموسيقي المصاحب للكلمات نفسها. وقد وظف العروض الغربي هذه الدلالات؛ فعرف التطريز بأنه مجموع قواعد النظم الشعر التي تعنى بكمية المصوتات في (اللغة الإغريقية أو اللغة اللاتينية). إنه إذن يحيل على مبادئ النظم المشتملة على القوالب الإيقاعية، وصيغ التقفية وبنية البيت الشعري[7]. لكن المصطلح استعمل في الأصواتية والصواتة فوق القطعية (Suprasegmental) ليدل إجمالا على تنويعات في العلوم الموسيقية Pitch والارتفاع (القوة) Loudness ودرجة سرعة اللحن Tempo والإيقاع Rhythm. وقد استعمل أحيانا مرادفا لفوق قطعي.

لكن التطريز بالمعنى الضيق يحيل فقط على التنويعات السالفة الذكر، بينما يطلق على بقية الملامح فوق القطعية: الملامح المصاحبة للغة Paralinguistic Features[8]. إن هذا المعنى الضيق هو أقرب مفهوم إلى الاستعمال التقليدي لمصطلح التطريز حيث يدل على خصائص بنية البيت الشعري وتحليلاته، ومن هنا فإن المصطلح المفضل في اللسانيات هو اصطلاح: الملامح التطريزية، الذي يتيح جزئيا تمييزا منسجما مع الاستعمال التقليدي[9].

إن الملامح التطريزية هي مجال واسع للبحث الصوتي المعاصر يتم التحقق منها معمليا أثناء إنتاج السلسلة الكلامية؛ ولعل مما يدفع إلى الاهتمام بها

الأدوار اللسانية الذي تضطلع بها في تحليل التراكيب اللغوية وبيان وظائفها النحوية.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق: أي علاقة يمكن أن تكون بين هذه الملامح الصوتية والوظائف النحوية؟ وهل أدرك علماء العربية القدامى أهمية هذه الظواهر في تفسير الظاهرة النحوية؟ وبشكل أوضح هل لجئوا مثلا إلى تعليل المسائل النحوية انطلاقا من هذه الملامح غير المنفصلة أساسا عن الدرس النحوي؟. ولكن قبل ذلك كله ما مفهوم الوظيفة النحوية وما هي مستوياته؟، وكيف يتجلى هذا المفهوم في الدرس اللغوي العربي واللساني المعاصر؟.

2. **الوظائف النحوية:** يتألف الكلام في العربية من ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف ومن تعالق هذه الأقسام تنشأ المعاني النحوية للجمل وللكلمات؛ هذه المعاني التي يرتبط بها مفهوم الوظيفة في استعمالاته اللغوية؛ يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) «**ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعضٍ؛ والكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه...**»[10].

ولعل ما يقصده الجرجاني بالتعليق والنضد تلك **العلاقات التركيبية الناشئة بين عناصر التركيب اللغوي** التي تشير بشكل صريح إلى معنى الوظيفة النحوية؛ وهو ما أوضحه في موضع آخر بقوله: «**وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك. وعلى هذا القياس**»[11].
فالمقصود إذاً بالوظائف النحوية للكلمات هنا هو المعاني النحوية التي تحددها الكلمات في الجملة؛ تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت

الجملة تقريرا أو استفهاما أو رجاء... الخ، أو ما يتعلق بالأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة والتي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة[12].

انطلاقا من هذا الفهم يتحدد تصور الوظيفة النحوية بكونه «**المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي**»[13]، وتقسم الوظائف النحوية في اللغة العربية إلى قسمين:

1. **الوظائف النحوية العامة**: وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام؛ وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والنفي، والتأكيد، وفي دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر والنهي، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي،. كما تتمثل هذه الوظائف في قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام الإحالة والصوت والمدح والذم؛ وهنا تكمن أهمية الملامح التطويحية في بيان دلالة التركيب اللغوي.

2. **الوظائف النحوية الخاصة**: وهي معاني الأبواب النحوية وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب، ويتمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل، والمفعولية التي يؤديها المفعول، والحالية التي يؤديها الحال، ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز وهلم جرا[14].

وفي الدرس اللساني المعاصر نجد أن مفهوم الوظيفة تطورا مع الحلقات اللغوية المعاصرة؛ لنصل إلى أشدها تميزا؛ وهي «نظرية النحو الوظيفي» (Functional grammar) التي أرسى مفاهيمها الهولندي "سيمون ديك (Simon dik) وفي العالم العربي نجد "أحمد المتوكل" الذي أرجع مصطلح الوظيفة إلى مفهومين اثنين أساسيين: **الوظيفة بوصفها علاقة، والوظيفة بوصفها دور**، والمفهومان متباينان؛ حيث أن العلاقة رابط بنوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب، في حين أن الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا إلا أن التباين الواضح لا يلغي ترابطهما[15].

أ- **الوظيفة كعلاقة:** حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة؛ فالمقصود العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة، والمصطلح بهذا المعنى متداول في جل الأنحاء (بما فيها التقليدية) مع اختلاف من نحو إلى نحو ومن نمط إلى نمط مرده نوع العلاقة التي يرد رامزا؛ ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر، وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركب.

ب- **الوظيفة كدور**: ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه، بهذا الصدد اختلف منظروا الدرس اللساني المعاصر لتطرح وظيفة التواصل بدرجة أولى، مع التسليم بالوظائف الأخرى التي تؤديها اللغات الطبيعية[16].

ونظر النحاة العرب المعاصرون إلى مستويات هذه الوظائف وتتبعوها في سياق وصف التراكيب في العربية بإفراد باب لكل وظيفة؛ منها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي، وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي، وثالثة يبرز فيها البعد التداولي، بالاعتماد على ما وضع من حدود نحوية تكاد تلتقي عليه مصنفات القدامى والمحدثين؛ وهو ما يبرز فيما يأتي:

1. **مستوى الوظائف التركيبية**: المبتدأ(يبنى عليه الكلام)، والخبر (هو المبني على المبتدأ)، والفاعل (يبنى عليه الفعل المقدم عليه).

2. **مستوى الوظائف الدلالية**: الخبر(يصير به المبتدأ كلاما)، والفاعل (من قام بالفعل)، والمفعول به (يقع عليه فعل الفاعل)، والمفعول المطلق (يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده)، والحال (يبين هيئة صاحبه).

3. **مستوى الوظائف التداولية**: المبتدأ (معرفة المخاطب)، والخبر (محط فائدة السامع)، التمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على احد محتملاته)، والمنادى (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل)، والتوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الاحتمال في التأويل)[17].

هذه المستويات التي يمكن أن تجد في الملامح التطريزية السبيل الأمثل في بيان المعاني النحوية؛ وبالأخص المستوى الثالث لهذه الوظائف - التداولية - التي ترتكز بالأساس على العناصر المصاحبة؛ ما يصاحب الجانب الخطي(المدة، درجة علو الصوت، الوقف).

الظواهر التطريزية في التراث النحوي العربي

نشأ الدرس النحوي العربي في غير معزل عن مستويات الدرس اللغوي الأخرى؛ فنظر الدارس العربي كان يتصف بالرؤية الشاملة لجميع جوانب الدرس اللغوي؛ ولم يكن النحاة الأوائل ليفصلوا بين ما هو صوتا أو صرفا أو نحوا أو دلالة أو معجما وتداولا. بل وتطرقوا معها إلى كثير من قضايا القراءات وأحكام التجويد لما لها من صلة شديدة بها، فجاءت بذلك كتبهم أسفارا جامعة؛ ومن ذلك أن الدرس الصوتي كان في بداياته قرين الدرس النحوي؛ يرى المستشرق الألماني برجشتراسر (Bergsträssr): «**وأول من وضع أصول هذا العلم [يريد علم الأصوات] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)؛ وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءا من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم؛ وكان أهم اعتناءهم ترتيب الحروف على المخارج والصفات**»[18].

هذا ما وقف عليه الدارسون المعاصرون عربا ومستشرقين؛ إلا أنهم مع هذا الاتفاق على كلية المعرفة اللغوية العربية القديمة وتوحدها اختلفوا حول التحقق من وجود بعض جوانب الدرس الصوتي ومن ذلك: الظواهر التطريزية؛ التي انقسمت في شأنها آراؤهم بين مثبتٍ ونافٍ لها درسا وتحليلا، غير أن هذا الانقسام ليس قطعي أي لا يتعلق بكل الملامح التطريزية بل ببعض منها؛ فالوقف مثلا هو مجال اتفاق بين الدارسين المعاصرين على ازدهار مبحثه في التراث اللغوي العربي لا سيما عند النحاة والقراء؛ لما له من أهمية في انتظام الكلام العربي وحسن قراءة النص القرآني ووضوح معانيه؛ وتجليه من خلال مباحث القراءات مثل الروم والإشمام. يقول عالم الأصوات "جان كانتنيو"Jaune Cantineau" «**لا**

يمكن أن نعول على النحاة العرب القدامى فيما يخص التطريز، فهم لم يهتموا بالمقطع ولا بالتقطيع؛ فإذا كانوا قد اهتموا بكمية الحركات والإيقاع الشعري المبني على هذا الكم فإنهم لم يهتموا لا بنبر الكلمة ولا بتنغيم الجملة، واقتصرت دراستهم على الوقف)[19]، ففي هذا القول نلمس الإثبات لملمح الوقف والإيقاع والكم الحركي ومن جانب آخر النفي للمقطع والتنغيم والنبر.

وقد شاركه هذا الرأي كثير من المستشرقين من مثل الألماني "قولفديتريش فيشر" الذي ذهب إلى أنه «**لم يرو شيء عن نوع نبر الجملة والكلمة والمقطع ولا عن موقعه... ولم يكن النبر وظيفة فارقة... خلافا للظواهر التقطيعية لا نعرف شيئا عن نبر الكلمة في العربية القديمة ومن المعروف أن هذه الظاهرة لم يعالجها النحاة العرب**»[20].

ونجد عند اللسانيين العرب المعاصرين صدى لهذه الآراء النافية لبعض الظواهر التطريزية في التراث العربي نشير إليها إيجازا؛ فقد عرض لها تمام حسان في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها"[21]، ورددها إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية"[22]، وكذا "محمد الأنطاكي" في كتابه "دراسات في فقه اللغة العربية"[23].

وعلى خلاف الرأي السابق ونقيضه ذهب "كارل بروكلمان" إلى أنه «**في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر، تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعا طويلا؛ فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإن النبر يقع على الأول منها**»[24]، وهو ما أيده فيه رمضان عبد التواب في كتابه "التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه"[25]؛ إذ ذهب إلى عدم نفي بعض الملامح التطريزية التي نجدها في ثنايا الدراسات النحوية وسواها. وفي نفس الإطار جاءت أبحاث د. أحمد كشك لا سيما في دراسته "من وظائف الصوت اللغوي"[26] مثبتة لوجود هذه الملامح ومعالجتها من قبل اللغويين العرب القدامى.

والذي نخلص إليه من هذا الانقسام في الآراء أن القطع بعدم وجود الملامح التطريزية في التراث العربي درسا ووصفا وتحليلا نوع من التجني

الذي لا يرتضيه المنهج العلمي السوي، فهذه الظواهر السياقية هي مما يصحب اللغات الحية في الاستعمال قديما وحديثا؛ لأنها مما يعبر عن أحوال المتكلم ومشاعره المختلفة؛ من فرح وحزن وغضب؛ فتنعكس في السلسلة الكلامية التي ينتجها، وفي طريقة تصويته علوا وانخفاضا وهبوطا وصعودا.

وإن كانت هذه الملامح مما يرتبط باللهجات العربية - على ما يذهب إليه بعض الدارسين - فلا شك أن هذه اللهجات قد أخذت بسبب من تلك، وأن الدارس العربي وهو يتتبع هذه اللهجات في كلماتها وتراكيبها فطن إلى خواصها السياقية المؤثرة؛ «**والواقع أن الدراسات النحوية والصرفية، تشهد لأصحابها على إسهابهم في معالجة جوانب من التطريز وبخاصة: الوقف(الإشمام، والروم)، والطول (المد والإدغام)، والإيقاع (تخفيف الهمزة، والإمالة، والتفخيم، والإتباع) فهذه ظواهر قُتلت بحثا من جوانبها المتعددة**»[27]؛ وهو مما يؤكد حضور هذه الملامح في النظر اللغوي التراثي العربي؛ وما سأعمل على استعراض بعض جوانبه المرتبطة ببيان الوظيفة النحوية فيما يأتي من العناصر التطريزية.

المقطع والوظيفة النحوية

يذهب الدرس الفونتيكي والفونولوجي إلى تحديد المقطع بوصفه «نبضة صدرية» أو «وحدة منفردة لتحرك الرئتين، لا تتضمن أكثر من قمة كلامية» أو «نفخة هواء من الصدر».. ومن جانب آخر يوصف بكونه: وحدة صوتية غير خطية أكبر من الفونيم؛ من حيث البعد الزمني في النطق، والبعد المكاني في الكتابة، وتتكون الكلمة العربية من مجموعة من المقاطع الوثيقة الاتصال والتي قد لا تنفصم أثناء النطق... والتي تظل مميزة واضحة في السمع الذي يساعد على تحديد المعنى؛ ويتم ذلك باللجوء إلى المقطع[28]؛ وذلك ما يبرز الحاجة الماسة إلى دراسة النظام المقطعي للغة العربية وتأثيره في بنيتها وتراكيبها.

وتتألف السلسلة الكلامية في اللغة العربية من خمسة أنواع من المقاطع(*)؛ فأما المقطع الأول فتبدو وظيفته في تشكيل بنية أفعال الأمر من

الثلاثي المقصور في مثل(قِ، ع، نِ من: وقى، ووعى، ونوى). وأما المقطع الثاني فتبرز وظيفته تشكيل بنية بعض حروف المعاني(مثل: يا النداء، في الجر)، وبالنسبة للمقطع الثالث فإنما يكون في الأدوات نحو:(عن، ومن، وإن، ولو، ولن، كم)، ولا يكون مقطعا أخيراً في الكلمة إلا في حالة الكلمات المبنية على السكون؛ نحو:(تمْ في أنتم، وهَبْ في اذهب)، وفي الأفعال المجزومة؛ نحو: (رَبْ في: لم يشربْ)، الكلمات الموقوف عليها نحو: (تُبْ في كُتُبْ) وهاتان الحالتان الأخيرتان طارئتان اقتضتهما ضرورة معنوية أو تركيبية أدائية، أما المقطعان الأخيران فتظهر وظيفتهما في حالة الوقف، وينتفي دورهما في حالة وصل الكلام[29].

وتبرز أهمية النظام المقطعي في كونه يحفظ للغة العربية استقرار نظامها الصوتي التركيبي؛ يرى رمضان عبد التواب أنه من أصول النظام المقطعي في اللغة العربية؛ الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول، وهذا هو السر في تغيير نظام المقاطع؛ في الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك، إلى مقطعين من النوع الأول، بينهما مقطع من النوع الثالث؛ مثل: « ضَرَبْتُ» بدلاً من توالي أربعة مقاطع من النوع الأول في «ضَرَبَتُ». والمقطع الرابع لا يجوز في اللغة العربية الفصحى إلا في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها، أو في وسطها، بشرط أن يكون المقطع التالي له، مبتدئا بصامت يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق[30].

وهذه الحالة الأخيرة، هي ما عبر عنها اللغويون العرب القدامى؛ في مثل ما ذهب إليه ابن يعيش في قوله: «**بالتقاء الساكنين على حدهما»، هو أن يكون الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً في مثله نحو:«شابّة» و«دَابّة» و«خُوَيْصَّةٍ تصغير خَاصَّةٍ»، فإن لم يكونا على الشرط المذكور، فلا بد من تحريك أحدهما، أو حذفه فأما حذف الألف فقولُك و« لَمْ يَخَفْ»، و« لَمْ يَهَبْ» والأصل: «يَخَافُ»، و« يَهَابُ». فلما دخل الجازم، أُسكِن اللام التي هي الفاء والباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحذفت للالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأن تحريكها يؤدي**

إلى ردها إلى أصلها الذي هو الواو والياء؛ وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها...»[31].

وبالنظر إلى المقولة «**العربية لا تبتدئ بساكن ولا تتوقف على متحرك**» ندرك أن السكون حالة عارضة للوقف، وأن انتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل؛ وإذا طابقنا بين مقتضى هذا المذهب والنظام المقطعي، صار يقينا أن المقطع المفتوح هو الأصل وأن انتهاء الكلمة بحركة قصيرة أو طويلة هو سمة من سماتها، ومظهر عظيم الأهمية من مظاهرها؛ وعلى هذا الأساس كان للحركة شأن في نسيج الجملة العربية من حيث الترابط، ويسر الانتقال، ومرونة التحرك الفكري والأسلوبي في تلك الجملة[32].

ومن هنا أصبح للمقطع بمكوناته من أصوات وحركات أهمية كبيرة في البناء التركيبي للجملة العربية من حيث الدرج، ومن حيث كونها قرائن للعلاقات النحوية بين المفردات؛ ففي قولنا: «هَذا كِتَابُ نَحْو»، نجد كلمة (كِتَابُ) مؤلفة من ثلاثة مقاطع آخرها (بُ)، وهو مقطع قصير مفتوح، والحركة هنا دالة على حالة الإخبار بالكتاب عن (هذا) باعتبار أنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، ثم هي وسيلة الارتباط والاتصال على سبيل الإضافة بـ (نحو). ولا تخالف قاعدة انتهاء المفردة العربية بمقطع مفتوح، أي يتحول آخر الكلمة إلى مقطع مغلق، إلا عند ضرورة معنى أعلى من المعنى الأول. ففي حالة الإضافة تكون الكلمة المضافة منتهية بمقطع على الأصل، في نحو قولنا السابق: «هذا كتاب نحو». فإذا أردنا فصل (الكتاب) عن (نحو)، نونَّاه أي ألحقنا به صامتا وهو التنوين، أو النون في المثنى وجمع المذكر السالم، فصار مقطعا طويلا مغلقاً، وقد أدى هذا إلى[33]:

1 - استقلال كلمة (كتاب) بالتنوين عن الإضافة، والتنوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله، وهذا معنى مهم اقتضى إغلاق المقطع غير انه لم يجحف المعنى الإعرابي، ولم يُلغِ قرينته التي هي الضمة، فبقيت حيث هي قبل الصامت الطارئ؛ لأن المَقطع الأخير وهو (بُـ ن) مؤلف

من: **صامت "حركة قصيرة** (الضمة) " **صامت** (النون)؛ ومن هنا لم يكن التنوين علامة للإعراب، وإنما العلامة الضمة.

2 - إعمام الاسم وهو (الكتاب) بعد أن كان مخصصاً بالإضافة. وهكذا ظهر أنّ الحركات أصيلة في العربية، وليست طارئة اصطنعها النحاة وسيّروها، وليست لوصل الكلام حَسْبُ، وسهولة الانتقال من ساكن إلى ساكن؛ وإنما هي ذات صلة كبيرة الشأن ببناء الصيغ والأساليب والسر في ذلك هو استراحة العربية للمقطع المفتوح[34].

ولعله قد تبين لنا أن المقاطع الصوتية لها دور مهم بارز في تحديد الوظائف النحوية للغة وتراكيبها وليست مجرد قوالب فارغة ؛ ثم إن الإحساس بفكرة المقطع في التراث اللغوي العربي؛ كما يرى عبد السلام المسدي: باعتباره حجما صوتيا متطابقا مع كَمٍّ زمني متواتر لدى جل الذين نظروا في أمر اللغة سواء من أبقى على تصويره الوصفي أو من حصروا متصوره في مصطلحه المخصوص...وضرب لنا أمثلة لجهود الدراسة المقطعية من نحو: "القاضي عبد الجبار (ت415 هـ)"، و"ابن سينا (ت428 هـ)" و" ابن رشد (ت595 هـ)"...[35]؛ الذين تطابقت آرؤاهم في كثير من المواضع مع الدرس الصوتي التطريزي المعاصر.

التنغيم والوظيفة النحوية

التنغيم تفعيل من النغم وهو(جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة ونحوها)[36]، ويظهر التنغيم من خلال تغير طبقة الصوت حيث يحصل تموج على مستوى الجملة حيث يتغير التنغيم في العلو والانخفاض؛ فنجد مثلا أن الجملة المثبتة تكون ثابتة التنغيم في حين أنه يرتفع في الجملة الطلبية ويرتفع أكثر بالنسبة للجملة التعجبية. وهذا يحصل بالنسبة للكلام المنطوق الملفوظ حيث تنوب عنه في الكتابة علامة الإعجام والتنقيط. ويضطلع التنغيم بإخبارنا عن هوية المتكلم... وعن جنسه (حيث للنساء طبقة أرفع وصوتهن أحد)، عن سنه وعن حالته النفسية أو الجسمية... نفهم من كل ما سبق أن للتنغيم دورا فعالا في الكلام فقد يكون للتأكيد أو للتمييز أو الإفادة أو غيرهما...[37].

واللغة العربية لغة ذات إيقاع وجرس موسيقي؛ فلا شك أن التنغيم بوصفه ظاهرة صوتية أدائية تقوم بأدوار تمييزية في التراكيب اللغوية واعتبارها قرينة صوتية تسهم في بيان الوظائف النحوية؛ قد شغلت حيزا معتبرا في أبحاث القدامى وطبعت جانبا من تفكيرهم اللغوي. وهو ما نلمسه في إشارات لغوية عديدة تنص في مضمونها على هذه الظاهرة التطريزية؛ ومن أقدم النصوص التي يمكن الوقوف عندها بالتحليل ما ورد عند سيبويه (180هـ) في تفسيره للمعنى الذي يؤول إليه بيت شعري يقول: (وقال جريرٌ)(**):

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً * أَلُؤْمًا لا أَبَالك واغترابا**

يقول: «**أَتَلؤُم لُؤْمًا وأَتَغترب اغترابا، وحَذَفَ الفعلين في هذا الباب، لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب. وأما عبداً فيكون على ضربينِ: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله أَتَفتخر عبداً ثم حذف الفعل**»(38).

إن التنغيم الذي يمكن أن يصحب التركيب اللغوي (أَعَبْداً) هو الذي يستطيع تحديد وظيفته النحوية؛ فحرف الهمزة التي هي للنداء يمكن أن تكون للاستفهام بتقدير فعل محذوف فيصبح التركيب بهذه الصورة (أَتَفتخر عبداً)، إن ملمح التنغيم هو الذي يسهم في التفريق بين المعنيين. ولكي يؤكد سيبويه مذهبه من أن طبيعة النغم هي التي تحدد الوظيفة النحوية للمفردة والتركيب اللغوي يعزز قوله بمثال آخر؛ إذ يقول: «**وكذلك إن أخبرتَ ولم تَستفهم، تقول سَيْراً سيراً، عنيتَ نفسَك أو غيرَك، وذلك أنَّك رأيت رجلاً في حال سيرٍ أو كنت في حال سيرٍ، أو ذُكر رجل بسيرٍ أو ذُكرتَ أنت بسيرٍ، وجَرى كلامٌ يَحسن بناءُ هذا عليه كما حسن في الاستفهام. لأنَّكَ إنما تقول أَطَرَبًا وأَسَيْراً إذا رأيتَ ذلك من الحال أو ظننتَه فيه. وعلى هذا يجرى هذا البابُ إذا كان خبراً أو استفهاما، إذا رأيتَ رجلا في حال سيرٍ أو ظننتَه فيه فأَثبتَّ ذلك له. وكذلك «أنت» في الاستفهام، إذا قلتَ أَأَنت سيراً. ومعنى هذا الباب أنَّه فِعْلٌ متّصلٌ في حال ذكرِك إيّاه استفهمتَ أو أَخبرتَ وأَنّك في حال ذِكرك شيئاً منَ هذا الباب تَعْمَلُ في تثبيته لك أو لغيرك**»(39).

وقد راعى هذا المثل انتباه ابن جني(392 هـ) فعلق عليه وأدرجه في باب نحوي واسع وهو الحذف؛ ومنه حذف الصفة وما نلمسه في تعليقه هو أن طبيعة التنغيم بالصوت دليل إلى المعنى النحوي المقصود؛ ومن ثمة الوظيفة النحوية للتركيب وذلك في قوله: «**وقد حُذِفت الصفة ودلّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفةِ لِما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك**»[40].

فابن جني أراد من خلال قوله أن الظواهر السياقية الصوتية مثل ملمح التنغيم الذي يظهر من خلال مصطلحات "التطويح"، و"التطريح"، و"التفخيم"، و"التعظيم" تسهم في بيان الحال وتغني عن اللفظ الواصف، فصح حذف الصفة مع وجود هذه القرينة الصوتية؛ وهو ما تقرر لديه مع إيراد عددا من الأمثلة الموضحة، ومن ذلك قوله: «**وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوى وجهك وتقطبه يغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز**»[41].

يرى أحمد كشك وهو من الدارسين العرب المعاصرين القلائل القائلين بالمسح التراثي للظواهر التطريزية «**إن هذا الحديث العلمي يدل على وعي كامل من ابن جني باعتبار المقام والمقال في فهم هذا الباب النحوي. فقد أضحى التنغيم وتعبيرات الوجه من دلائل فهم هذا الباب النحوي. وما كان لنا أن نفهم الصفة المحذوفة إلا بهما؛ ففي قولنا «سير**

ليل» و«وكان والله رجلا» و«وسألناه فوجدناه إنسانا»، صار تطويع الكلام مع التطريح والتفخيم والتمطيط ومعلوم أنها وسائل تنغيمية دليلا على فهم الصفة المحذوفة. فهذه الإشارة الذكية تكاد تكون في قوة القانون الذي كان له أن يراعى وأن يسجل، فهل هناك آكد من قول ابن جني «فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[42].

هذه بعض الأمثلة لبيان إحساس اللغويين العرب القدامى بهذه الظاهرة الصوتية ووقوفهم عندها، هذا الإحساس ما يعيبه فقط أنه يفتقد إلى التصريح بالمصطلح الدقيق لوصف الظاهرة، ولو تتبعنا مؤلفات المبرد، والإمام عبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي وغيرهم. لوجدنا إشارات رائعة في الموضوع، ولحصلنا على رصيد كبير يغني رؤيتنا لتراثنا اللغوي الصوتي.

ونال التنغيم عند اللغويين المحدثين المنزلة البليغة ذلك أنهم وجدوا فيه أحد العوامل المهمة للنظر في كثير من المسائل النحوية والوسيلة المثلى في تفسيرها؛ وهو ما أعطى الأهمية المميزة لهذا الملمح التمييزي، الذي تختلف نغماته في الجمل والتراكيب من صاعدة إلى هابطة، لتتنوع مستوياته التنغيمية؛ وبالنظر إلى مستويات التحليل التنغيمي من جهة الأنماط التركيبية استنتج الدارسون ما يأتي[43]:

1) النغمة الصاعدة / تتمثل في الأمر، والترغيب، والتعجب، والاستفهام، والإثارة، والغرابة، والإهانة، والنهي المحض.
2) النغمة الصاعدة الهابطة وتتمثل/ بالانتقال من موقف إظهار الفرح إلى موقف إظهار الحزن.
3) النغمة المستوية، وتتمثل في التقرير والخبرية، والتذكير، والنصح، والإرشاد، والنداء المحض، وطلب الانتباه.
4) النغمة المستوية الصاعدة، وتتمثل في التهديد، والسخط، والغضب، والتأنيب.
5) النغمة المستوية الهابطة وتتمثل في الإنكار، والتوبيخ، والعتاب، والتعجيز، والإهانة، والسخرية.

6) النغمة الهابطة المستوية وتتمثل في: التمني، والتهكم، وإظهار الأسف، والحزن.
7) النغمة الهابطة الصاعدة وتتمثل في: الانتقال من موقف إظهار الحزن إلى موقف إظهار الفرح، هذا التنوع في المستوى التنغيمي له أسبابه منها المتعلقة بالحالة الشعورية والنفسية للمتكلم وغير ذلك، وتتوضح أهمية التنغيم في الكشف عن الوظائف النحوية من خلال المحاور الآتية(44):

أ- **التمييز بين الأنماط التركيبية:** يستعمل التنغيم للتفريق بين أنماط الجمل نحو: الجملة الخبرية، والجملة الاستفهامية، والجملة التعجبية، وجملة الوصفية.

ب- **دلالة التنغيم على الحذف:** انطلاقا من مبدأ اقتصار الجهد للمتكلم، ويشترط في الحذف ألا يكون مخلا بالمعنى؛ ويجب الاعتماد على قرينة كاشفة لهذا المحذوف سواء أكان حرفا، أم اسما، أم فعلا؛ ومن أمثلته حذف الحروف؛ نحو: حذف حروف الاستفهام، والنداء مع الاعتماد على تغيير نغمة الصوت وسحنة الوجه.

ت- **دلالة التنغيم على حروف المعاني:** تبدو أهمية التنغيم في إيضاح ظاهرة التضمين، ولا سيما في الحروف، فقد يتحول الحرف من معناه الحقيقي إلى معنى مجازي آخر وذلك بمعونة التنغيم، ومن صوره الاستفهام في قوله تعالى ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ١﴾(الإنسان : 1) ؛ إذ تبدو هذه الآية - كتابة- استفهامية بناء على القرينة اللفظية وهي أداة الاستفهام «هل» ولكن عند سماعها مرتلة من أفواه القراء كانت الآية بصياغتها للتحقيق والتأكيد؛ فتضمن الحرف «هل» معنى الحرف « قد».

ث- **الدلالة الصرفية للتنغيم:** لأبنية الكلمات في العربية وصيغها أوازنا موسيقية؛ فكل بناء ذو نغمة موسيقية ثابتة، وهي في مدرج الكلام تمتاز بتوزيعها العادل الذي يؤدي إلى التوازن والانسجام بين الأصوات؛ ويظهر أثر التنغيم من خلال الفرق بين الكلمة ومشتقاتها في نحو: اسم الفاعل،

واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة؛ فلكل بناء من هذه الأبنية تنغيمه الموسيقي الذي له قيمته التعبيرية والدلالية المتنوعة.

ج- **الدلالة النفسية للتنغيم:** ينشأ الجرس الموسيقي للتراكيب اللغوية من التنغيم الناتج عن التآلف بين الحروف والكلمات؛ وللأصوات بإيقاعها الموسيقي تأثيرها في وجدان المتكلم والمخاطب، وتأسيسا على ذلك كان للتنغيم الصوتي أثر كبير في الانفعال النفسي، ليتجسد من خلال تنوع الصوت في رفع، وخفض، ومد، ولين للأصوات.

والذي يؤول إليه القول في تحليل هذه الظاهرة التطريزية أن التنغيم له أهميته البالغة في فهم الأبواب النحوية، من خلال التفريق بين أنماط الجمل، وتعبيره عن ظواهر نحوية من نحو: الحذف، والتضمين، إلى جانب تعبيره من خلال مستوياته التنغيمية عن الأساليب النحوية من نحو: النصح، والإرشاد والترغيب، والترهيب، والإنكار، والجحود...

خاتمـة:

تهدف الدراسة إلى فهم تلك العلاقة القائمة بين علم الأصوات والنحو؛ هذه العلاقة الطبيعية بين مستويات الدرس اللغوي التي تبصر بها علماء العربية قدامى ومحدثين في إطار رؤيتهم المعرفية التكاملية الجامعة، وذلك من خلال دراسة الظواهر الصوتية التطريزية التي تمثل أحد العناصر السياقية التي يمكن أن يسترشد بها الدارس في تحليل التراكيب اللغوية وإدراك وظائفها النحوية، وركزت المداخلة على ملمحين تطريزيين مهمين هما: المقطع، والتنغيم. وخلصت معهما إلى عدد من النتائج من أهمها:

- الملامح التطريزية عناصر سياقية فاعلة في تحليل التراكيب اللغوية وبيان وظائفها النحوية لم يكن ليستغنى عنها في الدراسة اللغوية قديما وحديثا.
- إن الدارس اللغوي العربي القديم وإن لم يستخدم المصطلحات المعاصرة المعبرة عن هذه الظواهر إلا أنه عرفها وتبصر بها في

نظره اللغوي؛ وهو ما اتضح لنا من خلال مدارسة بعض النصوص النحوية التراثية.

- نجد الإحساس بفكرة المقطع في التراث اللغوي العربي لدى جل الذين نظروا في أمر اللغة سواء من أبقى على تصويره الوصفي أو من حصروا متصوره في مصطلحه المخصوص.
- المقاطع الصوتية لها دور مهم في تحديد الوظائف النحوية للغة وتراكيبها وليست مجرد قوالب صوتية تنظيمية فارغة بل ترتبط بالحركة الإعرابية، وبالبناء التركيبي للجملة العربية من حيث الدرج، ومن حيث كونها قرائن للعلاقات النحوية بين المفردات، وهي ذات صلة كبيرة الشأن ببناء الصيغ والأساليب.
- يعد التنغيم قرينة صوتية وملمح تطريزي مهم في فهم الأبواب النحوية، من خلال التفريق بين أنماط الجمل وأنواعها.
- يسهم التنغيم في تفسير بعض القضايا النحوية من نحو: الحذف والتضمين، والإتباع الحركي بين الحركات القصيرة والطويلة.
- يعبر التنغيم من خلال مستوياته النغمية الصاعدة والهابطة عن الأساليب النحوية الواصفة لأحوال المتكلم النفسية والانفعالية.

المصادر والمراجع:

1 أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان، ط01، 2005، الرباط، المغرب

2 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، ط01، 2004، عمان، الأردن

3 فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، د. ط، 1977، القاهرة، مصر.

4 حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1998، الإسكندرية، مصر

5 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار موفم للنشر، د.ط، 1992، الجزائر
6 خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، ط01، 2000، الجزائر
7 عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، ط01، 1992، بيروت، لبنان
8 سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة انجليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ط01، 1997،، بيروت، لبنان
9 Dictionnaire De Linguistique, Larousse Jean. Dubois, et autres - .,2002, paris, France
10 Etudes de linguistique Arabe, 1960, paris, France ,Jane. Cantineau 10
11 أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات ت القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، ط01، 2012، إربد، الأردن
12 برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط02، 1994، القاهرة، مصر
13 قولفديتريش فيشر، دراسات في العربية - أصولها، مراحلها التاريخية، بنيتها ولهجاتها، علاقتها باللغات السامية، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، ط01، 2005، القاهرة، مصر
14 أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، دار غريب، ط01، 2005، القاهرة، مصر
15 رمضان عبد التواب، التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط02، 1990، القاهرة، مصر
16 ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط01، 2001، بيروت، لبنان.
17 عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط02، 1986، تونس.
18 سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط03، 1988، القاهرة، مصر.

19 ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د. ط، د.ت.ط، القاهرة، مصر

20 كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، ط01، 2009، عمان، الأردن.

إحالات الدراسة:

(1). عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية – الفونولوجيا -، دار الفكر اللبناني، ط01، 1992، بيروت، لبنان، ص89.

(2). ينظر: سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة انجليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ط 01، 1997،، بيروت، لبنان، ص 114.

(3). ينظر: معجم اللسانيات لجون ديبوا؛ وللتوضيح جاء فيه أيضا:

La Prosodie: étudie les traits suprasegmentaux, c'est-à-dire les éléments phoniques qui accompagnent la transmission du message et qui ont aussi une fonction distinctive: l'accent*, l'intonation*. A coté des études phonologiques appliques à une langue donnée, la phonologie générale études les principaux systèmes phonologique du monde et les lois générales de leur fonctionnement... Dictionnaire De Linguistique, Jean. Dubois, et autres, Larousse, 2002, paris, France. p362.

(4). ينظر في هذه المصطلحات: علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، عصام نور الدين، ص: 88، 89، 91.

(5). التطويح: هو المصطلح الذي اقتراحه اللساني العربي الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح لتوصيف هذه الظاهرة الصوتية؛ وفيما أحسب فإن المصطلح مستمد من التراث العربي وأول من استخدمه ابن جني. للتوسع ينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة، ط01، 2000، الجزائر، ص82.

(6). جاء في تعريف الفونيمات فوق المقطعية في معجم اللسانيات لجون ديبوا ما يأتي:

Suprasegmental:Un trait Suprasegmental, ou trait prosodique, est une caractéristique phonique qui affecte un segment plus long que le phonème: l'accent, l'intonation, la durée sont des traits suprasegmentaux. Certains traits traditionnellement considérés comme n'affectant que le phonème, peuvent être considérés comme suprasegmentaux dans la mesure où ils affectant plusieurs phonème d'un même mot où d'un même syntagme: par exemple, le trait nasalité dans les langues où affecte aussi la voyelle qui précède ou qui suit la consonne nasale, le trait d'aperture ou l'harmonie vocalique joue un rôle important, etc. (v. PROSODIE). …**Dictionnaire De Linguistique, J. Dubois, et autres, p458**

(7). ينظر: القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، أحمد البايبي، عالم الكتب الحديث، ط01، 2012، إربد، الأردن، ج01، ص 11.

(8). أنها الظواهر اللغوية التي لا تظهر على مستوى مدرج الكلام فقد تختفي عن الظهور ماديا ويبقى معناه موجودا، وقد يكون له وجود مادي صوتي ولكنه ليس ظاهرا بالكيفية التي تظهر بها الحروف والأصوات عند تركيبها ضمن التقطيع وسميت هذه الظواهر في المصطلح اللساني ظواهر ما فوق التقطيع وكذلك ظواهر النبر والتنغيم. للتوسع ينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة، ط01، 2000، الجزائر، ص83.

(9). القضايا التطريزية في القراءات ت القرآنية، أحمد البايبي، مرجع سابق، ص12.

(10). دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار موفم للنشر، د.ط، 1992، الجزائر، ص08

(11). المرجع نفسه، ص70

(12). الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1998، الإسكندرية، مصر، ص62

(13). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، د. ط، 1977، القاهرة، مصر، ص203

(14). الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، مرجع سابق، ص62

(15). ينظر: التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، أحمد المتوكل، دار الأمان، ط01، 2005، الرباط، المغرب، ص13

(16). المرجع نفسه، ص25

(17). دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد، ط01، 2004، عمان، الأردن، ص120

(18). التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر،، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط02، 1994، القاهرة، مصر، ص11

(19) Etudes de linguistique Arabe, 1960, paris, France. p149 ,Jane. Cantineau.

(20). ينظر: دراسات في العربية، قولفديتريش فيشر، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، ط01، 2005، القاهرة، مصر، ص166، 338.

(21). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، ط01، 2005، الدار البيضاء، المغرب، ص262،

(22). ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار النهضة، د. ط، د.ت.ط، القاهرة، مصر، ص72، 73

(23). ينظر: دراسات في فقه اللغة العربية، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، ط04، د.ت.ط، بيروت، لبنان، ص197.

(24). ينظر: التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه ـ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط02، 1990، القاهرة، مصر، ص126.
(25). المرجع نفسه، ص128.
(26). ينظر: من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، دار غريب، ط01، 2005، القاهرة، مصر، ص52، 53.
(27). القضايا التطريزية في القراءات ت القرآنية، أحمد البايبي، مرجع سابق، ص 146.
(28). ينظر: علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، عصام نور الدين، مرجع سابق، ص 93.
(*). نوجزها هذه المقاطع في اللغة العربية بهذه الصورة:
- الأول: مقطع قصير مفتوح؛ متكون من صوت صامت وحركة نحو: كَ في: كَتَبَ.
- الثاني: مقطع طويل مفتوح؛ متكون من صوت صامت وحركة طويلة نحو: كَا في: كَاتبُ.
- الثالث: مقطع طويل مغلق حركته قصيرة؛ متكون من صوتين صامتين بينهما حركة قصيرة نحو: الأداة: كَمْ.
- الرابع: مقطع طويل مغلق حركته طويلة؛ متكون من صامت وحركة طويلة وصامت نحو: كَانْ، بَابْ في الوقف
- الخامس: مقطع طويل مغلق بصامتين، متكون من صامت وحركة قصيرة ثم صوتين صامتين نحو:بِنْتْ، في الوقف

(29). ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي، طارق عيد عون الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد02، 1987، بغداد، العراق، ص 379
(30). ينظر: التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله وقوانينه ـ، رمضان عبد التواب، مرجع سابق، ص96.
(31). ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط01، 2001، بيروت، لبنان، ج05 ص287.
(32). ينظر: قضايا صوتية في النحو العربي، طارق عيد عون الجنابي، مقال سابق، ص 381
(33). المرجع نفسه، ص 382
(34). المرجع نفسه، ص 384
(35). التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط02، 1986، تونس، ص261
(36). لسان العرب، ابن منظور، دار الجيل، د.ط، 1988، بيروت، لبنان، ج06، ص 449. [مادة نغم]
(37). ينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص82

(**). يعير العباس بن يزيد الكندي بحلوله في شعبى، لأنه كان حليفا لبني فزارة وشعبى من بلادهم، والحلف عار عند العرب. جعله عبدا لئيما نازلا في غير أهله، فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة؛ والشاهد نصب «لُؤْمًا واغترابا» لوقوعه موقع الفعل.

(38). الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط03، 1988، القاهرة، مصر، ج01، ص339

(39) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(40) الخصائص، ابن جني، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د. ط، د.ت.ط، القاهرة، مصر،ج02 ص252

(41). المصدر نفسه، ص339

(42). من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، مرجع سابق، ص57

(43). ينظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، ط01، 2009، عمان، الأردن، ص54

(44). المرجع نفسه، ص55.